Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

# The system of the Philosophy of Islamic humanities based on the four causes

**Reza Eshaqi**

PhD student in Islamic philosophy, Imam Khomeini Institute for Education and Research, Iran.

E-mail: eshagi1001@gmail.com

## Summary

The study is based on the assumption that science in its systematic sense is a potential, gradual and changing reality; therefore, we can distinguish between four elements in it: doer, potential, form and purpose. And this is according to a systematic analytical approach to the requirements of these four elements from an Islamic point of view. Our approach will be based on theoretical frameworks and predetermined premises. And since the fact that human relations are of a networked reality, the discussion of this topic will not be from one angle, but, due to the reality and the studied topic, this discussion will be organized and multifaceted. We will also distinguish between man as a subject in the humanities from man as a subject in the empirical sciences. Therefore, characteristics such as choice and self-awareness will make the presenting theories about man more complicated than natural subjects, and will go beyond the sources of knowledge, used to confirm or refute the theories that are limited to experience and its consequences, to, revelation and the traditions of the Infallible as reliable sources to prove the theories put forward. The direct purpose of human sciences is to show the various man's relationships and behaviors in the individual and social sphere. As for the indirect purpose, it is the changing if the existing situation into the desired Islamic situation. Given these direct and indirect purposes, science is formed from holistic and organized issues, guiding issues and descriptive issues.

**Keywords**: Islamic humanities, systems, philosophy of science, the four causes.

---

Al-Daleel, 2022, Vol. 5, No. 1, PP.171-197
Received: 6/4/2022; Accepted: 29/4/2022
Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies
©the author(s)
CC BY NC

مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution
for Doctrinal Studies
Al-Daleel الدليل

# نظام فلسفة العلوم الإنسانية الإسلامية استنادًا للعلل الأربع

**رضا إسحاقي**

طالب دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والأبحاث، إيران.

البريد الإلكتروني: eshagi1001@gmail.com

## الخلاصة

البحث مؤسّس على فرضية أنّ العلم بمعناه المنظّم هو حقيقة ممكنة، تدرّجية ومتغيّرة؛ ولهذا يمكن أن نميّز بين أربعة عناصر فيه: الفاعل، والقابل، والصورة والغاية، وهذا من خلال مقاربة تحليلية منهجية لمقتضيات وإلزامات هذه العناصر الأربعة ومقاربتها من وجهة نظر إسلامية. مقاربتنا هذه ستكون استنادًا إلى الأطر النظرية والمباني المعيّنة مسبقًا، وبناءً على كون العلاقات الإنسانية ذات حقيقة شبكية، فإنّ معالجة هذا البحث لن تكون من زاوية واحدة، بل بالنظر إلى الواقع والموضوع المدروس، وستكون هذه المعالجة منظّمةً ومتعدّدة الجوانب. سنميّز كذلك بين الإنسان كموضوع في العلوم الإنسانية عن الإنسان كموضوع للعلوم التجريبية؛ لهذا فإنّ خصائص كالاختيار والوعي الذاتي ستجعل تقديم نظريات حول الإنسان أعقد من الموضوعات الطبيعية، وستتجاوز مصادر المعرفة المستخدمة لتأييد أو لتكذيب النظريات المنحصرة في التجربة ومعطياتها، إلى الشهود والوحي وكلام المعصومين كمصادر معتبرة لإثبات النظريات المطروحة. والغاية المباشرة للعلوم الإنسانية هي تبيين علاقات وسلوكيات الإنسان المختلفة في المجال الفردي والاجتماعي، أمّا الغاية غير المباشرة فهي تغيير الوضع الموجود إلى الوضع الإسلامي المطلوب، وبالنظر إلى هذه الغايات المباشرة وغير المباشرة، يتشكّل العلم من قضايا كلّية ومنظّمة ومن قضايا إرشادية وقضايا وصفية.

**الكلمات المفتاحية**: العلوم الإنسانية الإسلامية، النظم، فلسفة العلم، العلل الأربع.

---

مجلة الدليل، 2022، السنة الخامسة، العدد الأول، صص. 171-197

استلام: 2022/4/6 ، القبول: 2022/4/29

الناشر: مؤسسة الدليل للدراست والبحوث العقديّة

© المؤلف

CC BY NC

## المقدّمة

### 1. بيان المسألة

#### أوّلًا: أهمية المسألة

علاقة العلم والدين هي إحدى المسائل المهمّة والمعاصرة في فلسفة الدين، وعلى غرار سائر المسائل المطروحة في فلسفة الدين التي تهتمّ ببحث علاقة الدين مع سائر العناصر المؤثرة في الحياة الإنسانية كالأخلاق والسياسة و...، تقدّم هذه المسألة أجوبةً مختلفةً من طرف المفكّرين، ويمكن تصنيف المقاربات الكلّيّة للإجابة على هذه المسألة في أربعة آراء: التباين، والتعارض، والتداخل والتفاعل، فبينما عدّ بعض الفلاسفة التحليليون مجالي العلم والدين مستقلّين وصوّروهما على أنّهما جزيرتين مستقلّتين عن بعضهما، عدّ بعض الطبيعيين والمادّيين العلمويين هذه العلاقة علاقة تعارض وتضادّ، أي أنّه حتّى مع وجود مجال أو مجالات مشتركة بين العلم والدين، فإنّ إجابات كلّ من العلم والدين على هذه المسائل متعارضة وغير قابلة للجمع، كما هناك فئة أخرى تعتقد بالتداخل بين هذين المجالين، ويرون أنّ العلم بكلّ فروعه يدخل في مجال الدين، أمّا النظرية الرابعة فهي القائلة بالتفاعل والعلاقة المبتادلة بين هذين المجالين، حيث إنّ العلم والدين حتّى إن كان لهما هويتان ونظامان مستقلّان عن بعضهما، إلّا أنّ هناك علاقةً تفاعليةً وإيجابيةً بينهما، ويمكن لكلّ منهما بالنظر إلى إمكاناته أن يترك آثارًا إيجابيةً ومفيدةً في المجال الآخر.

فيما يخصّ الرأي القائل بالتفاعل، يتضمّن في طياته مباحث ونقاشات تقع تحت عنوان العلم الديني أو أسلمة العلوم على غرار العلاقة الأحادية والتأثير والتأثّر المتبادلين وتأثير الدين ودوره في العلم، فالعلم الديني عنوان عامّ يتضمّن دور الدين في العلوم أعمّ من الطبيعية منها والإنسانية، لكن هناك قسم من الدراسات تتناول تأثير الدين في العلوم الإنسانية بشكل أخصّ، وهي تلك العلوم التي تهتمّ بدراسة السلوكات الاختيارية للإنسان وشؤونه الإنسانية.

إحدى المقدّمات اللازمة لاكتشاف تأثير الدين في العلوم وإنتاج العلوم الإنسانية الإسلامية، هي كشف وتعيين المجالات التي تقبل التأثير في العلوم، وبعد التعرّف عليها، تتحقّق عملية إنتاج العلوم الإنسانية الإسلامية بشكل أكمل. في هذا الصدد تعتبر عملية التأسيس للنظرية في العلوم وكيفية تشكّل النظريات العلمية أحد المجالات المهمّة التي نالت اهتمام الكثير من فلاسفة العلم في العقود القليلة السابقة، والاهتمام بهذه العملية يساعدنا على التعرّف على الأركان والعناصر المختلفة المطروحة في علم ما، ومن هنا كانت من اللوازم والأرضيات الأساسية للعلوم الإنسانية الإسلامية.

ولمزيد من التوضيح، يمكن تقسيم السؤالات البحثية بشكل كلّي إلى ثلاثة أقسام: "السؤال عن الماهية"، "السؤال عن اللم؟"، "السؤال عن الكيفية"، يصف "السؤال عن الماهية" الوضع الموجود، ويبيّن أجزاء وعناصر الشيء المراد دراسته، ويتكفّل "السؤال عن اللم" بالفهم والتبيين: لماذا جرى هذا؟ لماذا يتصرّف هكذا؟ لماذا يتغيرّ؟ أو لماذا بقي ثابتًا؟ ولماذا ترتّبت عنه هذه النتائج الخاصّة؟ أمّا "السؤال عن الكيفية" فهو بصدد التدخّل، ويسأل عن الكيفية التي يمكن أن يصبح بها الموضوع محلّ الدراسة مختلفًا؟ كيف يمكن تغييره في اتّجاه معيّن؟ أو كيف يمكن الحؤول دون تغيّره، أو التسريع من وتيرة تغيّره أو إبطاؤها؟

هناك نقطة حول هذه الأسئلة لها أهمية كبيرة وهي أنّ بين هذه الأقسام الثلاثة من السؤالات نوع من الترتيب المنطقي، يعني أنّ السؤال عن "كيفية التدخّل وتغيير موضوع ما" هو فرع عن السؤال عن "لمّية الموضوع وفهمه" والسؤال عن "اللمّية" هو فرع عن "فهم ماهية الموضوع". [بليكى، پارادايم هاى تحقيق در علوم انسانى، ص 264]

وبالنظر إلى أنّ هدف البحث الحالي هو تهيئة الأرضية لمعرفة الدور الذي يمارسه الدين في العلوم الإنسانية، والذي يمكن أن يعدّ نفسه سؤالًا تدخّليًّا، ويعتبر بتعبير آخر "سؤالًا عن الكيفية"، وبالنظر من ناحية أخرى إلى أنّ هذه التهيئة لا تتيسّر إلّا عن طريق "الأسئلة عن اللمّ"، وبأخذ هاتين النقطتين بعين الاعتبار، يتبيّن أنّ المحور الأساسي لهذا البحث هو الإجابة عن "الأسئلة من النوع الثاني و بيان اللمّ" المتعلّقة بالعلم؛ لهذا فإنّ المقال الذي بين يديك يتضمّن بالاضافة إلى جانب فلسفته الدينية ـ التي تهيئ، حسب المنظار المذكور، الأرضية للبحث عن علاقة العلم والدين وكيفية إنتاج العلوم الإنسانية ـ جانبًا يهتمّ بفلسفة العلم بشكل عامّ وفلسفة العلوم الإنسانية بشكل خاصّ.

النقطة التي يجدر الانتباه إليها في فلسفة العلم هي أنّ فلسفة العلم هي من جهة وصفية وتقريرية، أي تستقصي وضع العلوم الإنسانية وتقدّم التقارير حولها، ومن جهة أخرى تقدّم الإرشادات، وتقترح النظريات بشكل استراتيجي؛ أي أنّها أحيانًا تفتح أمام العلم مسارات متعدّدة، وتمنع أحيانًا أخرى العلم من أن يطوي بعض المسارات، وبنفس الطريقة تُعِدّ أحيانًا الإمكانات لتقييم العلم، وتدرس أحيانًا أخرى الإمكانات والمعايير المتّبعة في العلم. [عابدى شاهرودى، سنجش و اكتشاف، ص 252]

**ثانيًا: ماهية العلم والعلوم الإنسانية**

للعلم اصطلاحات مختلفة، وما نقصده منها في هذا المقال هو العلم كنظام من العناصر والأجزاء المرتبطة؛ توضيح ذلك أنّ العلم بمعنى المعرفة المطابقة للواقع وليس الحالة النفسية يتضمّن اصطلاحًا يستخدم في بحوث على غرار العلوم الإنسانية الإسلامية، وفقًا لهذا الاصطلاح لا يطلق على القضايا

المعرفية المنفردة علمًا، بل العلم عبارة عن مجموعة من المسائل أو القضايا التي تشترك في محور خاص، وقد يكون هذا المحور هو الموضوع، الهدف أو أيّ مناسبة تربط القضايا المشتّتة مع بعضها [مصباح، رابطه علم و دين، ص 70]، العلم في هذا الاصطلاح يأخذ شكل شبيهًا بالجهاز أو النظام، ويشتمل على أركان وعناصر متعدّدة ومرتبطة في الوقت نفسه؛ هذا النظام من العناصر والعلاقات يسعى فيه الباحث لاكتشاف الواقع من خلال معالجة موضوع معيّن ومشخّص بغرض التعرّف عليه واكتشافه بالاستناد إلى ذلك العلم واستخدام الأدوات المنهجية والمعرفية المختلفة، ومن بين هذه العناصر المعرفية، تشكّل بعض المعارف الأساسية الوجودية، المعرفية والقيمية قاعدة مبنى النظريات الأخرى، وتلعب دورًا مؤثّرًا في ترتيب النتائج واستخراجها.

ونقصد من العلوم الإنسانية في هذا المقال، العلوم التي يتمثّل موضوعها في الغاية والفاعل، وكذلك الإنسان وسلوكاته، طبعًا السلوكات الإنسانية للإنسان، والسلوكات أعمّ من الباطنية الجوانحية والظاهرية الجوارحية، قد تكون أحيانًا فرديةً، وأحيانًا اجتماعيةً وجمعيةً، بل وأحيانًا أخرى حتّى في التعامل مع المحيط والعالم [شريفى، مبانى علوم انسانى اسلامى، ص 117]، وأعمّ من أن يكون منهج الفهم والوصف والتبيين في هذه العلوم عقليًّا (أعمّ من التجربي والبرهاني) أو نقليًّا.

**ثالثًا: العلل الأربع: الفاعلية والمادّية والصورية والغائية**

أسئلة "اللم" هي أسئلة تروم التبيين، بمعنى البحث عن العلّة، والبحث عن العلّة فرع عن البحث الوجودي حول العلة والمعلول، وهو قائم على البحوث الفلسفية، حيث تقسّم العلّة حسب أحد التقسميات إلى علّة فاعلية، وعلّة صورية، وعلّة مادّية وعلّة غائية، وموضوع هذا التقسيم هو كلّ الموجودات الممكنة التدريجية؛ أي كلّ موجود متحرّك، ويعرض عليه التغيّر والتدريج. [لمزيد من المطالعة: راجع: مصباح اليزدي، العلّة الغائية، مجلة نور العلم، العدد 14، ص 8ـ17، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 2، الدرس 31ـ40]

العلّة المادّية تعني الموضوع الذي لديه قابلية للحركة والتغيّر، والعلّة الصورية هي تلك الفعلية الجديدة الحاصلة من الحركة، أمّا العلّة الغائية فهي التي تعيّن اتّجاه الحركة، والحركة هي مقدّمة لتحقّقها، أمّا القوّة التي تصدر منها الحركة فهي العلّة الفاعلية، ومع أنّ تحديد هذا العدد من العلل للظواهر الممكنة التدريجية ليس على أساس الحصر العقلي، بل على أساس الاستقراء، إلّا أنّ كلّ واحد منها يستند إلى ركيزة فلسفية وعقلية؛ فالعلة الفاعلية تستند إل حاجة كلّ موجود ممكن إلى فاعلٍ موجدٍ وتسعى لإنكار الصدفة والاتّفاق في ظهور الموجودات، وتُطرح العلّة الغائية بناءً على وجود الفاعل واختياره، أمّا العلّة الصورية فتشير إلى نتيجة التغيّر والحركة، وتعدّ العلّة المادّية الممهّد

للحركة. ويتميّز هذا التقسيم بانسجامه حيث ينظر إلى الموضوعات نظرة عملياتية ومنظمّة، وعن طريق هذه النظرة يمكن اكتشاف عملية تشكّل الظواهر المختلفة.

انطلاقًا من هذه المقدمة، إذا نظرنا بهذه النظرة إلى كلّ ما يدخل من الناحية المعرفية في علم ما، يمكننا أن نميّز في العلم (بمعناه المنهجي والمنظّم) أربعة عناصر عن بعضها: القابل أو المادّة، والصورة، والفاعل والغاية، ومن الضروريّ الانتباه لهذه النقطة وهو أنّه حتّى وإن كانت النظرة البدوية لهذه العلل وتقسيمها يخصّ الموجودات المادّية الجسمانية، لكن وبإعمال بعض الدقّة سيتبيّن أنّها لا تختصّ بها، على سبيل المثال، يميّز المناطقة في المنطق بين مادّة القياس وصورته؛ لهذا فالأصل أنّه كلّما كان هناك تركيب متقوّم بأجزاء ويكون هناك تقدّم وتأخر بينها وبين الكلّ، يمكن أن نفكّك بين الأجزاء المشكّلة لهذا التركيب وحاصله، كما يمكن أن نحلّل قضيةً ذهنيةً مع كونها ذهنيةً إلى مفردات وأجزاء، واعتبار تلك الأجزاء علّة مادّية والهيئة المؤلّفة صورةً، كذلك العلم باعتباره نظامًا تدريجيا فهو ليس مستثنى من هذه القاعدة، ويكون مشكّلًا من هذه العناصر لا محالة، فالعالم الذي يعمل على حلّ مسألة ما، أو يقوم بالاستدلال أو بتقديم تعريف ما، لديه سلسلة إجراءات يقوم فيها بوظيفته العلمية فيما يخص نسبة المحمولات إلى الموضوعات، والتالي إلى المقدّم وبقية الأطراف المنفصلة إلى بعضها، هذا العمل لديه من جهة بنى أو مرتكزات، وكذلك أسس بعضها جزء من مصادر ذلك العلم، وأخرى مبادئ للاستدلال فيه، ويمكن كذلك تصوّر غايات لهذا العلم وهذه العملية، ولمعرفة كل هذه العناصر نرجع إلى فلسفة العلم؛ ولهذا فإنّنا نواجه في فلسفة العلم معرفة حول العلم تتجاوز العلم وتتجاوز الموضوع، في هذه المعرفة يتّضح موضوع العلم المنظور، مبادئ وعناصر وكذلك أسلوب التحليل والتركيب والنظام الاستدلالي والنظام البحثي ونظام التقييم في ذلك العلم وفي عمله، وبالنظر إلى هذه النقاط سنقوم في هذا المقال بوصف العناصر الأربعة: الفاعل، والغاية، والمادة والصورة في العلوم من وجهة نظر فلسفة العلم في العلوم الإنسانية والاجتماعية الموجودة، وسنشير بقدر الإمكان إلى الامكانات والقابليات التي يمكن أن تكون لها في إطار المباني الإسلامية.

## 2. سابقة البحث وضرورته

عند ملاحظة وفحص المصادر الموجودة والمرتبطة بسابقة البحث الحاضر نصل إلى نتيجة مفادها أنّ لا أحد من هذه المصادر تطرّق إلى فلسفة العلوم بشكل مفصل بأخذ جميع الجهات الأربع للعلل بعين الاعتبار، وحيث إنّ طرح فلسفة العلم ضمن مقياس العلل الأربع، ينسجم كثيرًا مع النظرة العملياتية والمنظّمة للعلم، فإنّ دراستها تصبح ضروريةً، وفي هذا الصدد هناك نقطتان إذا أخذتا بعين الاعتبار تتّضح ضرورة البحث الحالي؛ النقطة الأولى هي النقص في البحوث المنشورة في فلسفة العلم،

حيث إنّ هذه المباحث لم تقدّم بصورة متعلّقة بالفلسفة المطلقة، ولأنّ البراديغمات المسيطرة على العلوم الاجتماعية الفعلية مبنية على النسبية المعرفية إلى حدّ ما، فإن وجود أمر مسلّم وثابت باعتباره فلسفة مطلقة وثابتة غير مستساغ، أمّا في المقاربة الإسلامية والفلسفة الإسلامية فإنّه قد تمّ الاهتمام بمباحث نظرية المعرفة والوجود بشكل عميق، بحيث يمكن طبقًا لها أن تطرح فلسفة علم منسجمة وثابتة وقابلة للدفاع، أمّا النقطة الثانية فهي أنّه في المباحث التي أجريت في فلسفة العلم، لم تدرس عللُ علمٍ ما من جميع جوانبها المختلفة، ولم يجر الاهتمام بالتفكيك بين كلّ جزء وعنصر من العلم وتأثيره وتأثره، في حين أنّ الاهتمام بكلّ عنصر من هذه العناصر والدور الذي يلعبه كلّ منها في ارتباطه بالعناصر الأخرى يضع بين أيدينا معرفة أكثر جامعية حول العلم وعملية تشكيل النظريات العلمية.

### 3. ملاك إسلامية فلسفة العلم

المسألة الأخرى التي يجب تبيينها قبل الورود في المباحث الأساسية لهذا المقال، هي ملاك كون فلسفة العلم التي نبحثها إسلاميةً، وبتعبير آخر عندما نطرح بحث فلسفة العلم أو العلل الأربع للعلم، ثمّ ننسبها للإسلام، فما هو ملاك هذه النسبة؟ الإجابة على هذه السؤال تقودنا إلى سؤال آخر وهو ما هو ملاك نسبة وحمل محمول على موضوع، والإجابة الإجمالية على هذا السؤال هو أنّه في الحمل والإسناد الحقيقي الذي نعبّر عنه بـ "إسناد شيء إلى ما هو له" يجب أن يكون هناك اتّحاد ما بين الموضوع والمحمول، هذا الاتّحاد يمكن أن يكون اتّحادًا صدوريًّا (إيجاديًّا)، إنتزاعيًّا أو حلوليًّا [1] [الأخوند الخراساني، كفاية الأصول، ج 1، ص 60]. بالنظر إلى هذه النقطة، بما أنّ فلسفة العلم المقصودة مقتبسة من الفلسفة الإسلامية، فإنّ ينتج لدينا أنّ فلسفة العلم هذه تتّصف كذلك بكونها إسلاميةً، أمّا لماذا نعتبر الفلسفة المطلقة إسلامية؟ فإنّ هذه المسألة لا بدّ أن تدرس في محلّ آخر، لكن يمكن الإشارة بشكل مختصر إلى أنّه بالنظر إلى العناصر المختلفة المطروحة في عملية طرح ودراسة النظريات الفسلفية، فإنّ كون الفلسفة إسلامية في بعض جوانبها راجع إلى طرح المسائل من طرف المعارف الإسلامية، وفي بعض الحالات إلى طرح فرضيات، وحتّى تقديم تحليلات مناسبة للإجابة على المسائل الفلسفية من قبل المعارف الدينية، وفي بعض الحالات كذلك بسبب انسجام وتوافق مطالبها مع المعارف الإسلامية.

---

(1) المقصود من الاتّحاد الصدوري والإيجادي هو أن يكون المحمول (الصفة) أمرًا صادرًا من الموضوع، وتكون بينهما علاقة فعل وفاعل، مثلًا عندما يقال: زيد ضارب، فإنّ حقيقة زيد والضرب باعتباره فعلًا له هي اتّحاد صدوري، وهذا ما صحّح نسبت الضرب لزيد، والمقصود بالاتّحاد الانتزاعي هو أن يكون المحمول (الصفة) منتزعة من ذات الموضوع وتحمل عليه، مثل أن يقال: زيد سابق، فالمحمول انتزع بمقايسة وقياس نسبة الموضوع إلى أمور أخرى، ثمّ حمل واتّحد معه دون أن يكون السبق فعل زيد أو حلّ فيه، وفي النهاية يقصد من الاتّحاد الحلولي هو أن المحمول (الصفة) حلّت في في ذات الموضوع، مثل الجسم الأبيض، حيث يتّحد البياض مع الجسم بالحلول فيه، وهو ما يصحّح النسبة والحمل.

ومن المسائل التي لا بدّ من الانتباه إليها عند البحث في أسلمة العلوم هي ما يخصّ العلم الشامل والقضايا الضرورية كمبدإ العلية، ومبدإ الهوية، ومبدإ امتناع اجتماع النقيضين وسائر المبادئ النظرية والعملية البدهية، يبدو أنّ السعي إلى دينتها وأسلمتها لا طائل منه، وهذه المبادئ والقواعد هي مبانٍ وأسسٌ مشتركةٌ بين الدين والعقل، ونفس مطابقتها وتناظرها فيما بينه نفسه ملاك لكونها دينيةً، وهذا ما يقصد بالقول أنّ الفلسفة المطلقة ومبدأ الرؤية الكونية يولد حرًّا [جوادى آملى، اسلام و محيط زيست، ص 107]؛ لهذا فإنّ مسألة الأسلمة أو الدينة تطرح في حقل العلم الاكتسابي والنظري في الحالات التي يتدخّل فيها الدين باعتباره عاملًا معرفيًّا في العناصر الداخلة في العلم، ويؤدّي إلى اتّصافها بكونها دينيةً.

**القسم المادّي ـ المحتوائي للعلم**

الهدف من دراسة القسم المادّي من العلم هو طرح مباحث يهتمّ بها في إطار العلم كقاعدة فكرية ومعلوماتية وكمصدر لأي عملية تنظير وإنتاج علمي.

### 4. تحديد الموضوع

لا بدّ لكلّ باحث ومحقّق يسعى لتحقيق الغاية والهدف المرجوّ من بحثه بالشكل المطلوب، أن يأخذ قسمًا محدودًا من الواقع كموضوع لبحثه، وكلّ من يدّعي أنّه درس وفحص الواقع بشكل كامل من جميع جوانبه وزواياه، فإنّ ادّعاءه هذا لا يتناسب وإمكانات واستعدادت الإنسان الممكن غير الكامل؛ لهذا لا بدّ له أن يختار قسمًا محدّدًا من الواقع كموضوع أو مسألة لبحثه، ويقوم استنادًا إلى المصادر المعرفية التي يملكها وسوابقه العلمية باكتشاف بقية الزوايا والقوانين العلّية في هذا المجال الخاصّ، وحيث إنّه في المواضيع المختلفة للبحث هناك بعض المسائل والقضايا التي تشكّل مبنى وأساسًا لقضايا ومسائل أخرى، وتتشكّل البحوث المستقبلية على أساسها، فإنّ معرفة الإنسان كموضوع للعلوم الإنسانية مقدّم على مسائل العلوم الإنسانية والنظريات المطروحة فيها، ولديها دورٌ مؤثّرٌ فيها، وتعدّ معرفة حقيقة الإنسان كموضوع للعلوم الإنسانية أرضيةً ومادّةً وقابلًا يمكن استكشافه من خلال دراسات مختلفة، وبدهي أنّ معرفة الإنسان في النظرة الإسلامية يضع بين يدي الباحث موضوعًا يختلف عمّا هو في بقية الآراء المادّية والإلحادية، ويتزايد وضوح أهمية هذا الاختلاف إذا علمنا أنّ هيكلة جميع القضايا في علم ما تتعلّق بموضوع أو موضوعات تعتبر أساسًا لها، وجميع مختصّات العلم ومحمولاته ونسبه وروابطه هي في الحقيقة تعيّنات وعوارض وأحكام ذلك الموضوع؛ ولهذا فإنّ أقلّ تغيّر وتحوّل في الموضوع يسبب تغيّرًا في هيكل العلم، كما أنّ توسّع العلم يتبع توسّع الموضوع أو الموضوعات. [عابدى شاهرودى، سنجش و اكتشاف، ص 24]

وحيث إنّ خصوصيات الموضوع يمكن أن يكون لها دورٌ حاسمٌ في طرق كسب العلم، أو ما يصطلح عليه بالمنهجية، فإنّ إحدى المسائل المهمّة كذلك التي تطرح في فلسفة منهجية البحث في العلوم الإنسانية حول موضوع العلوم الإنسانية والاجتماعية هي مسألة تكافؤ أو عدم تكافؤ موضوعات العلوم الاجتماعية والطبيعية، وهذه المسألة تتبيّن أهمّيتها في مجال المنهجية، ويعني التكافؤ أن يكون المنهج العلمي قابلًا للإجراء بالتكافؤ في كليهما، أمّا عدم التكافؤ فهو يعني أنّه بسبب اختلاف الموضوع لا بدّ من الاستعانة بمناهج مختلفة لحلّ المسألة.

إذا أخذنا الأفعال والسلوكات الإنسانية للإنسان كموضوع للعلوم الإنسانية، فإنّ دراسة الخصائص الإنسانية للإنسان سيكون ضروريًّا لمعرفة علل وأهداف وأرضية هذه الأفعال والسلوكات؛ توضيح ذلك أنّ سلوكات الإنسان لما كانت ظواهر ممكنة ناتجة عن علل، ولا بدّ من أجل تبيينها أخذ عللها وأرضياتها بعين الاعتبار، سيكون للمعرفة الصحيحة للإنسان كعامل وفاعل لهذه السلوكات دورًا أساسيًّا في تبيين علل سلوكاته، ويتمّ في الأخير تبيين النظريات المطروحة في هذا الصدد. حسب رؤية الإسلام، يتمتّع الإنسان بخصائص خاصّة تجعله أفضل من سائر موجودات هذا العلم، ويؤدّي الانتباه إلى هذه الخصيصة إلى الحصول على تبيينات مختلفة حول سلوك الإنسان، وفي الحقيقة تطرح هنا مسألتان: أوّلهما مسألة أصل الخصائص الإنسانية للإنسان أو المباني الأنثروبولوجية للعلوم الإنسانية، وما هي الرؤية والوصف الذي يقدّمها الإسلام حول الإنسان مقارنة بالمقاربات التجريبية والمادّية للعلم، أمّا المسألة الثانية فهي كيف تتدخّل هذه الخصائص في التبيين والنظريات المطروحة في العلوم الإنسانية، وحيث إنّ المسألة الثانية مبنية على المسألة الأولى، ونحن نعلم أنّ الإنسان في الرؤية الإسلامية يختلف عن الإنسان في الرؤى غير الإسلامية، وجب الإشارة إلى الخصائص الإنسانية للإنسان من وجهة نظر إسلامية.

مجمل الخصائص الأنطولوجية للإنسان في الرؤية الإسلامية هو أنّ الإنسان ليس موجودًا متروكًا سدى وليس مقطوعًا عن أصله، بل إنّه خلق من طرف الله، والهدف من خلقه هو أن يصل إلى كماله المطلوب، وبما أنّ هذا الكمال يحصل عن طريق الاختيار فقد خلق الإنسان مختارًا. الخصيصة المهمّة الأخرى للإنسان في المقاربة الإسلامية هو الاعتقاد بالبعد غير المادّي للإنسان، وهذا يعني أنّ الإنسان لديه بالاضافة إلى الجسم روحًا ونفسًا مجرّدة عن المادّة، بل إنّ الروح هي التي تشكّل الهويّة الحقيقية للإنسان، وبموجب قابليات هذه الروح ولياقتها وتعاليها وكمالها الذي يحصل لها في ضوء اختيارها، جعل الله لها مرتبة ومنزلة كبيرة في نظام الخلقة ونصّبها مقام الخلافة الإلهية.

وبالنظر إلى هذه الخصوصيات نصل إلى نتيجة مفادها أنّ الإنسان باعتباره موضوعًا للعلوم

الإنسانية، وبالنظر لماهيته، فهو موجود مختلف عن الموضوعات الطبيعية، فوجود عنصر الاختيار من جهة، ووسعة مجاله حيث يمتدّ إلى المجال الجمعي والتاريخي والحضاري، وتأثّره وطلبه للكمال من جهة أخرى؛ توجد فيه تعقيدات خاصّة تجعل دراساتنا لفهم وتبيين السلوكات الإنسانية أصعب بكثير من موضوعات العلوم الطبيعية، فهي موضوعات تتمّتع بجدة وموضوعية أكثر، وهذه التعقيدات والصعوبات نفسها تبعث على الانتباه إلى هذه المسألة، وهي أنّه في نظرية المعرفة لن يكون الاتّكاء على المعارف التجريبية الخاصّة بالإنسان حلًّا مناسبًا، ولا بدّ في هذا المجال من الاستناد إلى مصادر المعرفة الوحيانية.

النقطة الأخرى التي يجدر الإشارة إليها فيما يخصّ دراسة الإنسان في العلوم الإنسانية هو التمييز بين الإنسان الموجود والإنسان المطلوب، فبعض الخصوصيات المطروحة في المعارف الإسلامية تشير إلى القابليات والاستعدادات التي يتمتّع بها الإنسان، وتصف الإنسان المطلوب من وجهة نظر الإسلام، ولكن بما أنّ لوازم بعض هذه الخصائص نفسها هو تأثّر الإنسان وجهله وانحرافه عن المسير الأصلي، كان لا بدّ خلال دراسة وتبيين سلوكات الإنسان الموجود الانتباه لهذه العوامل والوقائع كذلك، وتبيين الإنسان وسلوكاته على أساس الواقع الموجود لكي يتيسّر لنا الطريق نحو تغييره والوصول إلى الإنسان المطلوب.

### 5. نظرية المعرفة

يحتاج الباحث من أجل الوصول إلى القضايا الكلية وحلّ المسائل المختلفة المطروحة في مجال الموضوع المراد دراسته، إلى الرجوع إلى معطيات معتبرة، والتي بالنظر إليها وباتّخاذ مناهج متناسبة معها يشرع في اكتشاف الموضوع والتنظير حوله، لهذا يمكن اعتبار هذه المعطيات والمصادر المعلوماتية كأحد الأرضيات التي يحتاجها الباحث للوصول إلى هدفه، ولا بدّ أن يتّخذ تجاهها موقفًا ينحدر تحت عنوان نظرية المعرفة العلمية. أمّا السؤال الذي نسعى للإجابة عليه في عنوان نظرية المعرفة هو: إلى أيّ نوع من الشواهد والمعطيات والمصادر المعلوماتية يمكن للباحث أن يرجع في عملية إنتاج العلم بحيث يكون العلم الناتج عنها لديه اعتبار؟ ويقرّب الباحث من غايات العلم.

الخصيصة المشتركة للمقاربات الثلاثة المطروحة في العلوم الإنسانية الغربية، أي المقاربة الوضعية، التأويلية والنقدية في نظرية المعرفة هو أنّها تجريبية جميعها، وكلّ واحد منها لديه جذور في الواقع القابل للمشاهدة، العلامات، الأصوات، السلوكات، الأوضاع، مباحث وإقدام الأفراد [نيومن، شيوه هاى پژوهش اجتماعى: رويكردهاى كمى وكيفى، ص 222]، أمّا المسألة المهمّة فهي: ما هي الأسباب والعوامل التي أدّت إلى هذا النوع من نظرية المعرفة؟ كإجابة يمكن الإشارة من جهة إلى المقاربة والمبنى الوجودي لهذه

المقاربات الثلاثة، ومن جهة أخرى إلى الأنثروبولوجيا المقترحة من طرف هذه المقاربات كفاعل لهذه البحوث العلمية؛ توضيح ذلك أنّ الشخص إذا لم يكن يعتقد بالحقائق الماورائية، لن يكون معتقدًا بحقيقة يُحتاج فيها إلى المعرفة غير الحسية، وكذلك إذا كان للشخص نظرة تجريبية حول الإنسان، ويفسّر جميع حركات الإنسان على أساس أفعاله الفيزيائية والكيميائية، فهو سيهمل حتمًا فاعلية الإنسان وقدرته على الوصول إلى معرفة خارجة عن القوى الحسية الظاهرية، وبالنظر إلى هذه النقطة فإنّ الجواب الصحيح على السؤال: ما هي الخصوصيات التي تتمتّع بها المصادر المعرفية؟ مبني من جهة على التحليل الصحيح لساحاته الوجودية، ومن جهة أخرى الاعتراف ومعرفة الأبعاد والزوايا غير المادية لوجود الإنسان باعتباره فاعلًا للمعرفة، وعلى أساس نظرة الإسلام، ليس العالم منحصرًا في عالم المادّة أو بتعبير القرآن في عالم الشهادة، بل يعتقد بوجود أشد وأقوى لموجودات عالم الغيب، والله بمقتضى حكمته البالغة قد وهب الإنسان كذلك الأنظمة المعرفية اللازمة لمعرفة هذين العالمين؛ طبعًا معرفة الإنسان لهذين العالمين هو من جهة تشكيكي وذو مراتب، ومن جهة أخرى بالقوة قياسًا إلى المراتب العليا وتحتاج لأن تصل إلى الفعلية.

وبالنظر إلى هذه الرؤية الوجودية، يمكن تقسيم مصادر معرفة الإنسان المباشرة التي لا تحتاج إلى وساطة إلى أربعة أقسام: 1. الشهود أو الإدراك الحضوري، 2. الإدراك الحسّي الذي يحصل عن طريق الحواس الظاهرية 3. الإدراك الحسّي الذي يحصل عن طريق الحواس الباطنية؛ كالتذكّر، الحفظ والتخيّل، 4. الإدراك العقلي [حسين زاده، منابع معرفت، ص 28]، والأكيد أنّ كلّ معرفة من هذه المعارف يمكن أن تنقل إلى أشخاص آخرين بشكل غير مباشر، وهو ما يسمّى بالمعارف النقلية. عند الحديث عن المعرفة النقلية وبالواسطة، يلزم بالاضافة إلى دراسة مصادر المعرفة ومدى اعتبارها، دراسة الطريق الذي جاءنا ذلك الخبر والدليل عبره كذلك، أمّا ما يميّز مصادر المعرفة في رؤية الإسلام للعلم عن مصادر المعرفة في سائر الرؤى، هو من جهة الاعتبار الذي تحوزه الأحكام البرهانية للعقل والاستدلالات العقلية في هذه الرؤية، ومن جهة أخرى الاستناد إلى الوحي وإلهام المعصومين كمصدر موثوق، وجعل كلامهم معتبرًا معرفيا، ولا شكّ أن كون هذه المصادر معيارًا وقابلة للوثوق قد تمّ اثباته في مرحلة قبل. بالنظر إلى التوضيحات المذكورة، فإنّ الباحث في الرؤية الإسلامية بالاضافة إلى مصادر المعرفة المستخدمة من طرف الآراء المادية والإلحادية، يستند إلى الوحي والمعارف النقلية المعتبرة كمصادر للمعرفة، وبالنظر إلى المعطيات الموجودة في هذه المصادر يمكنه تبيين وتفسير وتقديم نظريات علمية، ولا يخفى أنّ استخدام هذه المصادر يحتاج اطّلاعًا على العلوم المرتبطة بمنطق فهم الدين، وتفسير المتن وقواعده، الذي يبحث في محلّه.

لا بدّ كذلك من التذكير بهذه المسألة وهي أنّ المباني الدينية للباحث فيما يخص المباحث المرتبطة بنطاق الدين تؤثّر بشكل مباشر في توسّع هذا المصدر المعرفي أو انحساره عند استخدامه في العلوم الإنسانية، وهذا الأمر يبحث في محلّه، لكن ما يمكن قوله بشكل إجمالي هو أنّ ظاهر النصوص الدينية والروائية تدلّ بشكل تطابقي والتزامي على أنّ المعارف والأحكام والتعاليم الدينية لا تقتصر على الأبعاد الفردية للإنسان، بل بالاضافة إلى علاقته بخالقه، هناك جوانب اجتماعية مختلفة وعلاقات متعدّدة للإنسان تشمل بني جلدته والطبيعة كذلك.

**دور فاعل العلم**

العلّة الفاعلية للعلم هم العلماء أو المجتمع العلمي كما يصطلح عليه، والإنسان هو من جهة موضوع للبحوث، ومن جهة أخرى فاعل للعلوم الإنسانية وموجدٌ لها [1]، ولا بدّ أن ينظر لفاعلية الإنسان في بحوث العلوم الإنسانية من جهتين: الأولى ارتباطها بغاياته وأهدافه من تحقّق العلم، وهو ما يبحث في غاية العلم، والجهة الأخرى فيما يخصّ الإنسان باعتباره موجدًا للعلوم، ودور المباني المنهجية للباحث في إنتاج العلم وعملية التنظير، وتجدر الإشارة إلى أنّ المباني المنهجية إذ تنسب إلى الفاعل فهذا من حيث أنّ المستخدم للمنهج هو الذي يقوم المنهج به، وفاعلية الفاعل في إيجاد العلم إنّما هي في إطار المنهجية التي يتّخذها، هذا من جهة، وأنّ أحد أهمّ المسائل المطروحة في المنهجية، هي كون الباحث فاعلًا أو منفعلًا في بحثه، وهي مسألة ترتبط بشكل مباشر بالفاعل أو منتج العلوم، ولا بدّ من الانتباه إلى أنّ الخصوصيات الوجودية للإنسان ستكون مشهودة في محصوله ومعلوله، ولا نتصوّر أنّ الإنسان المحدود والناقص ينتج علمًا كاملًا ولا نقصان فيه، هذه النظرة الإطلاقية تسبّبت في الكثير من المرات مشاكل كبيرة في عملية تشكّل العلوم وتفسيرها.

**6. المنهجية**

المقصود من المنهجية هو معنى مختلف عن المنهج والتقنيات البحثية لاستقراء وتحليل كيفية كتابة البحوث، وهو كيف توجد النظريات وكيف تختبر، وما هو المنطق الحاكم على هذه العملية [بليكى، پارادايم هاى تحقيق در علوم انسانى، ص 64] وبتعبير آخر تحتاج البراديغمات (النماذج المعرفية) المختلفة ذات المباني الأنطولوجية والابستمولوجية المختلفة، من أجل الحصول على معرفة حول الظواهر

(1) من الضروري الانتباه إلى أنّ العلم وإن كان حقيقة مجرّدة حسب رؤية الفلسفة الإسلامية، وأنّ حقيقته تفاض على الإنسان من قبل المفارقات، لكن ما يهمّنا نحن هنا هو الدور الذي يتمتّع به الإنسان في فهم الوقائع، ويشكّل على أساسه نظامًا من القضايا المرتبطة والمنسجمة، في هذا المجال يقوم الإنسان بدوره في طول فاعلية الموجود المفارق، ومن هذا الحيث يسمّى فاعلًا.

المختلفة، والإجابة على أسئلة البحث الخاصة، لاتّخاذ منطق واستراتيجية عملية وبحثية، وهذا يعني أنّ كلّ براديغم يتبع منطقًا واستراتيجيةً خاصّةً، أو في حال ما إذا تمّ تركيب أنواع مختلفة من المنطق، لا بدّ من الانتباه إلى مباني ومشخصات خاصّة لكلّ واحد منها بشكلٍ مستقلٍّ [محمدپور، روش در روش درباره ساخت معرفت در علوم انسانی، ص 117]، والإجابة على هذا السؤال ترتبط بفاعل العلم ودوره، من جهة أنّ الفاعل والباحث باتّخاذه لهذا المنطق والاستراتيجية، يجد نفسه شعوريًّا أو لاشعوريًّا في مسارات مختلفة، ويسلك مناهج مختلفةً، وبناءً على خصائص هذه الاستراتيجيات سيتبيّن في الأخير دور الباحث وما إذا كان فاعلًا أو منفعلًا.

إنّ معرفة المنطق الحاكم على البحوث العلمية كان ولا يزال أحد مسائل فلسفة العلم الأكثر جاذبية للبحث، ولأجل معرفته والإجابة على السؤال: هل تبدأ عملية البحث من المشاهدة لتنتهي إلى النظرية، أم أنّها تنطلق من الفرضية والنظرية ثمّ تنتهي إلى المشاهدة، أمّ أنّه لا هذا ولا ذاك، بل إن هناك عمليات أخرى بديلة تطرح في هذا المجال؟ وللإجابة لا بدّ أوّلًا من إلقاء نظرة مختصرة على الأجوبة التي قدّمت في هذه المسألة، ومن بينها سنشير أوّلًا الاستراتيجية الاستقرائية والقياسية، ثمّ الاستراتيجيات المتأخّرة منها، والمسألة المهمّة هي ضرورة التمييز بين الاستقراء والقياس في مقام الاستراتيجيات البحثية، وبين الاستقراء والقياس في مقام المنطق في الصورة والشكل في الاستدلال، فعلى الرغم من التشابه بينهما، فإنّ مقاربة البحث ومكانته تختلف في كلّ واحد منهما، فما يبحث في المنطق من استقراء وقياس هو فقط قسم من عملية تأسيس النظرية في الرؤية الاستراتيجية؛ لهذا فإنّه من الممكن أن يكون الاستقراء المطروح في الرؤية الجزئية متقوّمًا بنظريات وقضايا كلّية أخرى، كما صرّح به بعض المفكّرين، وليس الاستقراء إلّا شكلًا من القياس، ولا يمكن في الأصل الاستدلال دون قياسٍ [مصباح اليزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 1، ص 100 و101]، أمّا ما يطرح كمثال للاستقراء في الاستراتيجيات الأساسية لعملية البحث، فهو الاستقراء في مقابل القياس، ولا يستند بأيّ شكل إلى القضايا الكلّيّة، وكذلك الإشكالات التي تردّ على القياس والتي سنورده فيما يلي من بحثنا، فهي ترد على القياس كاستراتيجية بحثية، وليس القياس كشكل من أشكال الاستدلال.

أـ الاستراتيجية الاستقرائية ( البحث ثمّ النظرية)

الاستراتيجية الاستقرائية هي أوّل إجابة تقدّم في عملية تشكّل النظريات العلمية في بحوث فلسفة العلم، هذه الاستراتيجية الاستقرائية هي نفسها الرؤية الوضعية (Positivism) للعلم، التي أيّدها فرانسيس بيكون وجون ستيوارت ميل، والتي تمثّل الاتّجاه الرائج في كلّ فعالية يقوم بها العلماء، والتي تبدأ من الملاحظة، ثمّ التجربة، وتحلّل المعطيات الناتجة بدقّة، وتنتج في الأخير اكتشافات ونظريات

جديدة، وعلى الرغم من المشكلات الموجودة في الأشكال البدوية للاستراتيجية الاستقرائية، فإنّها تبقى رؤيةً شيّقةً في مجال العلم، ويمكن تبيين الاستراتيجية الاستقرائية في أربع مراحل أساسية:

1. تشاهد وتسجّل جميع الوقائع دون اختيار وحدس حول أهمّيّتها.
2. تحلّل هذه الوقائع ثمّ تقارن وتصنّف، دون الاستناد إلى أيّ فرضيات.
3. استنادًا إلى التحليلات التي تمّت يجري بشكل استقرائي استنتاج تعميمات حول العلاقات بين الوقائع.
4. تخضع هذه التعميمات لمزيد من الاختبارات لتأكيد صحّتها.

وكما هو ملاحظ، فإنّ مؤيّدي هذه الاستراتيجية يؤكّدون على كون الملاحظة خاليةً من أيّ فرضية ونظرية، أي أنّ الفاعل والباحث لا بدّ له أن يقدم على البحث بذهن خالٍ من أي خلفية، وبتعبير آخر أن يتعامل بشكل منفعل بالكامل مع القوانين والنظريات النهائية؛ ولكنّ هذا الأمر نفسه يواجه إشكالًا وهو: كيف يمكن للباحث، إذا كان ذهنه مقيّدًا بالمعلومات السابقة، أن يتعامل مع الوقائع؟ مع أنّ أتباع المنهج الاستقرائي يؤكّدون على عدم الانحياز الناتج عن العقائد الشخصية كحلّ، ويعتقدون أنّه يجب أن نترك الطبيعة هي التي تسجّل رسالتها التجريبية في ذهن المنفعل [بليكى، پارادايم هاى تحقيق در علوم انسانى، ص 248] ولكن سيتّضح فيما يلي من البحث أنّ هذا الكلام لا يستند إلى سند منطقي وإبستمولوجي صحيح.

**مشكلات الاستقراء**

في العصر الحالي، يرفض أكثر العلماء الطبيعيون وعلماء الاجتماع الاستقراء، ويعتبر فلاسفة العلم هذه الاستراتيجية ناقصةً بل وخاطئةً [المصدر السابق، ص 257]، وتتمثّل أحد الإشكالات التي ترد على هذه الاستراتيجية في أنّه كيف يمكن تبرير مبدإ الاستقراء؛ وكيف يمكن أن تكون الاستنتاجات الاستقرائية مبرّرةً من وجهة نظر منطقية؟ وعبر أيّ عملية يمكن استنتاج قضيّة كلّيّة من خلال مجموعة من القضايا الجزئية دون الاستناد إلى أيّ خلفية ذهنية؟ وهناك إشكالٌ آخر وهو الذي يتعلّق بمقدار الملاحظات اللازمة لتعميم النتيجة، فمن أجل إنتاج استدلال منطقي معتبر يلزم ملاحظة جميع الحالات في الماضي وفي المستقبل، وحتّى إذا صرفنا النظر عن الماضي، سنواجه في الحاضر والمستقبل مشكلًا وهو: في أيّ زمن يلزم إيقاف الملاحظة، وهناك إشكالٌ أكثر أهمّيّة يرد على الاستراتيجية الاستقرائية وهو الذي يتعلّق بعملية الملاحظة: المستقرئ يواجه فرضيتين مهمّتين خلال عملية الملاحظة: إحداهما أنّ كلّ علم ينطلق من المشاهدة، والثانية أنّ الملاحظة لا بدّ أن توفّر مبنى مطمئنًا لحصول العلم، لكن لا بدّ من الانتباه إلى أنّ الملاحظة المباشرة وغير المباشرة (عن طريق

الأدوات والأجهزة) قائمتان على النظرية، وتتمّ بشكل صريح أو ضمني عن طريق مفاهيم ونظريات تجعل الملاحظة ممكنةً للعالم، وحتّى في العلوم الاجتماعية فإنّه من الواضح جدًّا أنّنا غير قادرين على مشاهدة موضوعات قبل أن نفكّر فيها، وجميع موضوعات العلوم الاجتماعية ـ إن لم نقل كلّها ـ هي موضوعات انتزاعية [المصدر السابق، ص 257 ـ 259]، طبعًا يجب أن لا يُتوهّم من هذا الكلام إنكار الواقع الموضوعي وعدم إمكان الوصول إليه والنسبية، بل المقصود هو أنّ الباحثين يقعون في عملية البحث العلمي تحت تأثير التجارب السابقة والعلم الذي توصّل إليه سابقوهم، ويقدمون على الموضوعات البحثية انطلاقًا من الأسئلة التي تشغل أذهانهم، ويسعون لإيجاد أجوبة للأسئلة التي تشغلهم، بشكلٍ يلاحظون فيه ويدقّقون في كلّ الاحتمالات.

ب ـ الاستراتيجية القياسية (النظرية ثمّ البحث)

في حين يسعى مؤيّدو الاستقراء إلى البحث عن الشواهد لتأييد تعميمهم، والذي يطلق عليه أحيانًا النزعة التبريرية، يتبنّى أصحاب القياس مبدأ التكذيب (Falsification) لإبطال فرضياتهم، وتبدأ الاستراتيجية القياسية من سؤال أو مسألة تحتاج إلى فهم تبيين؛ وبدل أن تنطلق من الملاحظة تعتمد هذه الاستراتيجية على اقتراح إجابة ممكنة لذلك السؤال أو تبيين لتلك المسألة كأوّل مرحلة، وحسب بليكي، يمكن تلخيص استراتيجية بوبر (Karl Popper) الذي يعتبر رائدًا وأفضل مؤيّد لهذه المقاربة بهذا الشكل:

1. في البداية نقترح فكرةً مؤقّتةً، حدسًا، فرضيةً أو مجموعة من الفرضيات التي تشكّل النظرية.

2. بالاستعانة بالفرضيات المقبولة مسبقًا، أو تشخيص الظروف التي يحتمل أن تكون هذه الفرضيات صحيحةً في إطارها، نخرج بنتيجة أو مجموعة من النتائج.

3. نفحص النتائج ومنطق الاستدلال الذي أسفر عنها، ونقارن هذا الاستدلال مع النظريات الموجودة إلى أن ندرك ما إذا كان هناك تقدّم في الفهم الحاصل أم لا، وإذا كانت نتيجة هذا الفحص مرضيةً بالنسبة إلينا.

4. نختبر النتيجة التي حصل عليها من خلال جمع المعطيات المناسبة، وبالقيام بالملاحظات الضرورية أو التجارب اللازمة.

5. إذا لم تكلّل التجربة بالنجاح، أي إذا لم تكن المعطيات مطابقة للنتيجة، فالنظرية خاطئةٌ حتمًا، وبهذا فالحدس الابتدائي لم يكن مطابقًا للواقع؛ لهذا لا بدّ أن يرفض.

6. أمّا إذا عبرت النتيجة الاختبار، أي كانت متوافقةً والمعطيات، فالنظرية مقبولة مؤقّتًا ولا بدّ

أن تدعّم أكثر، لكنّها لم تصل إلى درجة إثبات صدقها.

وقد أضاف بوبر شرطين آخرين لهذه الاستراتيجية، أحدهما أنّه لكي تكون النظرية علميةً، لا بدّ أن تكون قابلةً للتجربة وقابلةً للإبطال، والثاني لا بدّ للتجارب أن تكون عسيرةً إلى حدّ الإمكان. [المصدر السابق، ص 262 ـ 264]

**مشكلات القياس**

إحدى المشكلات التي تواجهها الاستراتيجية القياسية والتكذيبية حاجتها للاستقراء؛ أي أنّه ما لم تكن النظرية خاطئةً، فإنّ قبولها يكون من بين النظريات البديلة غير المرفوضة المبتينة على المعطيات الناتجة من الاستقراء، توضيح ذلك أنّ من يقوم بالقياس في إجابته على السؤال: عندما تختار نظرية من بين نظريات بديلة حول مسألة لم تردّ لحدّ الآن، ما هو المعيار الذي تتّبعه؟ سيقول: نرى إلى أيّ حدّ ستقاوم هذه النظريات الانتقادات والاختبارات العسيرة، وواضح أنّ هذا الأسلوب يتضمّن بعض الجوانب الاستقرائية. النقد الآخر الذي يرد على هذه الاستراتيجية هو أنّ أصحاب القياس لم يقدّموا صورةً كاملةً عن العملية العلمية؛ فمن المهمّ بالنسبة للباحث الذي يجري بحوثًا أن يعلم من أين تأتي القضايا التي تقوم عليها نظرية استنتاجية ـ قياسية ما، وهي مسألة يعتبرها أصحاب القياس خارجة عن تخصّص فيلسوف العلم، وهذا من خلال تمييزهم بين منطق العلم الذي هو منهج لتبرير النظريات وبين علم النفس الذي يعدّ عملية خطور فكرة جديدة إلى الذهن. أمّا الإشكال الآخر الذي يواجه استراتيجية القياس فهو متعلّق بعدم إمكان التكذيب القطعي للنظريات بالاستناد إلى الملاحظات، لأنّ قضايا المشاهدات قابلة للخطإ، وقبولها إنّما هو مؤقّت، وقد يمكن في النتيجة أن يتبيّن بطلانه في ظلّ التغيرات المستقبلية؛ لذا لا يمكن الوصول إلى تكذيب قطعي. [المصدر السابق، ص 271 ـ 276]

وهذه النقطة يمكن تأكيدها من خلال ملاحظة سلوك العلماء، فهم لا يتخلّون عن نظريتهم بمجرّد ملاحظة عدد من العينات المخالفة.

جـ الاستراتيجية الاستفهامية والاستدلال الاسترجاعي

أسفرت النواقص التي تخلّلت الاستراتيجية الاستقرائية والقياسية، والتدقيق في العناصر والعوامل المختلفة المؤثّرة في تشكّل الظواهر من جهة، والعناصر الداخلة في النظريات من جهة أخرى إلى ظهور استراتجيتين بديلتين: الاسترجاعية والاستفهامية، وهاتان الاستراتيجيتان تتأسّسان على المنطق الدائري أو اللولبي. [المصدر السابق، ص 289]

في الاستدلالات الاسترجاعية والاستفهامية يستعان بفرضية لتبيين المشاهدات، أي ملاحظة

ظاهرة ما ثمّ طرح ادّعاءٍ حول سبب حدوث هذه الظاهرة، وهي عملية مشابهة لمحاولة إيجاد المفتاح المناسب للقفل، في حال أنّنا لم نكن قد رأينا المفتاح مسبقًا، وبعد ذلك في المرحلة الثانية من البحث، تستخرج النتائج من الفرضيات، وفي المرحلة الثالثة تختبر هذه النتائج عن طريق الاستقراء؛ لها يمكن القول إنّ البحث العلمي في هذه الاستراتيجية يتشكّل من ثلاثة استدلالات، القياس الذي يستعمل لأجل استنتاج نتيجة منطقية من نظرية ويلعب دور الأداة، ويوصلنا إلى نتيجة جديدة، واستقراءٌ يربط بين الأفكار والعالم الطبيعي أو الاجتماعي، وإذا أردنا أن نضرب مثالًا لمكانة الأفكار، والواقع العيني سواءٌ الطبيعي أو الاجتماعي، ودور القياس أو الاستقراء في هذه الاستراتيجية، يمكننا أن نفرض الأفكار في مكان مرتفع (الذهن) ويتمّ وصلها بمكان أدنى (الوقائع الطبعيية أو الاجتماعية) عن طريق جسر معلّق (الاستقراء)، هذا الاتّصال وهذا الجسر متشكّل من أجزاء (الفرضيات المستخرجة من النظريات بشكل مذنّب) تؤلّف عن طريق الاستدلال الاسترجاعي (القياس الفرضي)، وتحقّق عملية ذهاب ـ إياب بين الذهن والخارج، وهذا ما سيقود إلى معرفة أكبر بالواقع. [المصدر السابق، ص 292 و293]

**الاستراتيجية الاسترجاعية**

الخطوة الأولى في البحث على أساس الاستراتيجية الاسترجاعية هي ملاحظة العلاقات بين الظواهر، والارتباط بين المتغيّرات، وتهدف هذه الخطوة إلى تبيين لميّة هذه العلاقات، وبعد ذلك تأتي الخطوة الثانية وهي افتراض وجود البنى والآليات الواقعية، والتي إن وجدت يمكن أن تساعد على تبيين هذه الروابط، وتأتي الخطوة الثالثة وهي السعي إلى تبيين وجود هذه الآليات والبنى وطريقة عملها، وهذا إنّما يتمّ من خلال إمّا تصميم نشاط تجربي لفصلها وملاحظتها، أو عن طريق حذف التفسيرات البديلة. ويواجه أصحاب هذه الاستراتيجية ـ وهم الذي يحصرون الواقع الخارجي في المجرّبات ـ مشكلة تتمثّل في كيفية إمكان إثبات معقولية البنى والآليات المفترضة وهي التي لا يمكن ملاحظاتها بشكل مباشر.

وعلى عكس الاستدلال وأسلوب القياس، لا تندرج نتائج الاستدلالات الاسترجاعية والاستقرائية في مقدّماتها، ومع هذا فإنّ أهمّ اختلاف بين الاستقراء والاسترجاع هو أنّ الاستقراء يستنتج مجموعةً من الوقائع من مجموعة أخرى، أمّا القياس الفرضي (الاسترجاع) فهو يستنتج نوعًا من الأمور الواقعية من نوع آخر منها، فالاسترجاع يقدّم لنا شيئًا من الممكن أنّه لم تتمّ ملاحظته، أو أنّه لا يقبل الملاحظة بشكل مباشر، ويبيّن الاستدلال الاسترجاعي مقارنة بالقياس والاستقراء بهذه الصورة: نلاحظ الواقعة (أ) غير العادية، إذا كانت (ب) صادقةً، إذن (أ) ستكون أمرًا عاديًّا وطبيعيًّا، لهذا فهناك دليل مقنع لكي نعتبر (ب) صادقةً، وأمّا الاستقراء فهو خلاف ذلك، حيث يفترض المستدلّ أنّ (ب) تشكّلت

واستنتجت من الملاحظات المتكرّرة لـ (أ)، وهو كذلك خلاف للقياس، إذ إنّ دليل وجود (ب) بما أنّه غير معروف، فإنّ وجود (أ) يبدو فرضيةً شاملةً غير عادية.

ويمكن تلخيص الاستراتيجية الاسترجاعية بهذا الشكل:

1. من أجل تبيين الظواهر التي تقبل المشاهدة والنظم الموجود بينها، فإنّ العلماء لا بدّ أن يحاولوا كشف البنى والآليات المناسبة.

2. وبما أنّ هذه البنى والآليات هي من النوع الذي لا يقبل المشاهدة، فإنّه لا بدّ أوّلًا من إنشاء نموذج لها بناءً على المصادر المعروفة.

3. لا بدّ أن يكون النموذج بحيث يمكن تبيين الظاهرة بشكلٍ عليٍّ في حال ما إذا تمّ تمثيل هذه البنى والآليات بشكل صحيح.

4. ثمّ يتمّ إخضاع النموذج للاختبار باعتباره توصيفًا فرضيًّا للهويات الواقعية الموجودة والعلاقات بينها؛ ولأجل هذا لا بدّ أن نجد النتائج الأخرى للنموذج، أعني النتائج التي يمكن تبيينها بشكل يمكن تجربتها.

5. إذا كلّلت هذه الاختبارات بالنجاح، فسيكون بين أيدينا دليل مسوّغ على وجود هذه البنى والآليات.

6. من خلال توسعة استعمال الأدوات المناسبة يمكن الحصول على تأييد مباشر للادّعاء بوجود هذه البنى والآليات.

7. عندها يمكن تكرار كلّ عملية النمذجة هذه لأجل تبيين البنى والآليات التي لم يتمّ اكتشافها لحدّ الآن.

**الاستراتيجية الاستفهامية**

هذه الاستراتيجية مؤسّسة على التقاليد الهرمونيطيقية، وتستخدم في المقاربة التأويلية والمقاربات المؤسّسة على العناصر الأنطولوجية والإبستمولوجية التأويلية، التأويلية انتبهت إلى ما أهملته الوضعانية، أي المعاني، التفاسير، الدوافع والقصود التي يعتمد عليها الناس في حياتهم اليومية وتوجّه سلوكهم، وأنزلتها منزلةً محوريةً في البحوث الاجتماعية؛ لهذا فإنّ وظيفة العالِم الاجتماعي هي كشف ووصف الآراء وليس تحميل الآراء الخارجية عليها، الوظيفة الأصلية للعلم الاجتماعي هي كشف سبب تصرّف الناس، ولأجل الوصول إلى فهم هذه الأفعال، لا بدّ أن تدرك الاعتقادات والسلوكات

اليومية العادية والبدهية وتبيّن، فالاستراتيجية الاستفهامية تبدأ من وصف الفعاليات اليومية ومعاني الفاعلين، ثمّ تستخرج منها مقولات ومفاهيم يمكن أن تكون أسسًا لفهم و تبيين المسألة محلّ الدراسة.

دـ النظرية المختارة

كنّا قد مررنا على الإجابات الكلية المطروحة فيما يخصّ دور الباحث في عملية التأسيس للنظرية ومنطقها، فبينما أهملت الاستراتيجية الاستقرائية دور النظريات والمفاهيم الكلية باعتبارها الباحث منفعلًا، وتأكيدها على الملاحظة دون أيّ حكم مسبق على الواقع، فإنّ الاستراتيجية القياسية كذلك مع تأكيدها على كون الملاحظات مثقلة بالنظريات، لكنّها عاجزة عن تبرير كيف يمكن تعيين الفرضية كخطوة أولى وفحصها، وبشكل كلّي يمكن اعتبار هذين الرأيين سطحيين حول تقديم تفسير صحيح وكامل للتطوّرات العلمية، وأنّها نتيجة لنظرة جزئية للعلم تفسّر العلم بشكل خطّي وفي اتّجاه واحد، وفي إطار مفاهيم كالنظرية والفرضية والمشاهدة، وهذا في حال أنّنا بتوسيع النظر في الاستراتيجيات الاستفهامية والاسترجاعية حول البنى والآليات المرتبطة بتحقق الظواهر، وكذلك التركيز على أنّ الوقائع الاجتماعية متعدّدة الأبعاد، سنشهد تفسيرًا أكمل وأنسب لمنطق البحوث العلمية، بحيث تصبح النظرة للاستقراء والقياس في هذا المنطق أشكالًا مختلفة للاستدلال، لا أنّهما أساس لمنطق البحث.

ومن أجل الخروج بنتيجة للمباحث التي قرّرت في هذا القسم ووضوح دور المنهجية وفاعل العلم في عملية إنتاج العلم، لا بدّ من بحث نقاط في الإجابة على مسألة كون الباحث فاعلًا أو منفعلًا في البحوث العلمية، وعلاقة المنهجية بالأنطولوجية، واعتبار كلٍّ من المناهج الاستقرائية والقياسية كقسم من عملية البحث.

**فاعلية أو انفعال الباحث في عملية التأسيس للنظرية في إنتاج العلم**

دور الباحث في عملية الباحث هو نقشٌ فاعلٌ، ولا يمكن قبول أنّ الباحث أثناء بحثه يعزل ذهنه عن النظريات والسوابق الفكرية السابقة المعتبرة، ويقدّم بهذا الحال على البحث عن طريق الاستقراء، ومع أنّ بعض الوضعانيين أكّدوا على أنّه في المرحلة الحسّية الوضعية يمكن أن تكون التجربة الحسّية خاليةً من النظرية، لكن بمرور الوقت تبيّن أنّ تجربةً كهذه أمرٌ محالٌ، وكما تمّ تبيينه في الفلسفة والمنطق الإسلاميين، فإنّ التجربة هي عمل مركّب من فعاليتين عقلانية وحسّية، وفي الأخير لا يوجد هناك أيّ قضيّة حسّية خالصة، ونفس كون الشيء يتحقّق في شكل موضوع أو محمول في القضية يشير إلى أنّ لديه جنبةً عقليةً، وأنّه قد خرج من كونه حسّيًّا خالصًا. [عابدی شاهرودی، سنجش و اکتشاف، ص 332]

وكتوضيح لهذا الأمر نقول إنّ الجهاز المعرفي للإنسان عندما يرتبط مع الواقع في مرتبة الحسّ، فإنّه يأخذ صورًا من الواقع، وبتركيب هذه الصور ومقارنتها يحصل على صور كلّية تدعى معقولات أولى، وفي مرحلة بعدية تقارن هذه المعقولات مع بعضها وتستخرج مفاهيم وروابط على غرار الوجود والعدم والعلّية والحركة وسائر المفاهيم الفلسفية، هذه المقارنة تتزامن مع إيجاد قضايا كلّية من حيث الموضوع والمحمول؛ لهذا فإنّ تشكيل قضية في قالب كلّي هو فرع على وجود تصوّرات كلّية والمقارنة بينها، وتنشأ تصوّراتها الكلّية من خلال عملية التجريد والانتزاع؛ لذا فإنّ الحصول على قضية كلّية دون الاستناد إلى مفاهيم كلية سابقة غير ممكن، طبعًا هذا الكلام لا يعني أنّ الذهن في حال ارتكاز قضيتين على بعضهما لا يستطيع ملاحظة القضية اللاحقة ودراستها بإغفال القضية السابقة، لكن الكلام هو حول العملية الطبيعية لتشكّل النظريات العلمية، التي تتمّ عن طريق تدخّل مفاهيم سابقة وكلّية، ولا يمكن إغفالها. النقطة الأخرى التي لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار هو أنّه أثناء البحث، يتبادر إلى ذهن الباحث تساؤلات باستمرار، والسؤال نفسه هو دلالة على العلم من جهة وعلى الجهل من جهة أخرى، وهذا يعني أنّ الباحث الذي يُطرح السؤال عليه قد وجد معلومات تحيط بالسؤال، وهو في وارد البحث عن جوانب أكثر وأعمق حول موضع البحث، بحيث إذا أغفل المعلومات السابقة، لم يكن هذا السؤال لينقدح في ذهنه؛ لهذا فإنّ السائل بالإضافة إلى استخدام مفاهيم كلية التي هي نفسها إشارةٌ إلى نظريات كلّية سابقة، والتي يمكن أن تكون بدهية كذلك، لا بدّ له أن يرتكز إلى مبانيه ونظريّاته السابقة للسؤال عن جوانب أكثر وأعمق حول موضوع التحقيق، أو على الأقلّ لأجل أن تكون بعض الأسئلة معقولةً، عليه أن يقبل مجموعةً أخرى من المعلومات كفرضيات، لكي يكون طرح السؤال اللاحق معقولًا.

**علاقة المنهجية بالخصائص الوجودية لموضوع البحث وأهدافه**

مع أنّ الاستراتيجية الاستقرائية خاطئة والاستراتيجية القياسية غير كافية وناقصة، إلّا أنّه يلزم الإجابة على هذين السؤالين: ما هو المنطق الحاكم على عملية البحث؟ وهل الاستراتيجيتان الأخريان الرائجتان في البحوث العلمية ـ أي الاسترجاعية والاستفهامية ـ مناسبتان؟ ترتبط عملية البحث العلمي والمنطق الحاكم عليها من جهة بالخصائص الوجودية للموضوع محلّ الدراسة، ومن جهة أخرى بأهدافنا من البحث، توضيح ذلك أنّ كون أركان العلم تتمتّع بنظام وترتبط مع بعضها يقتضي أن يكون المنهج والمنطق المستعمل في موضوع الدراسة، بغضّ النظر عن إحكامه وعقلانيته، منسجمًا مع الخصائص الأنطولوجية لذلك الموضوع من جهة، ومع مصادر المعلومات التي نراجعها وكذلك أهدافنا من البحث، فالركن الأساسي للأعمال العلمية هو الإجابة على أسئلة بحثية خاصّة لأجل رفع إبهام

البحث حول النقاط المجهولة في موضوع البحث، والعملية المنطقية الحاكمة على البحوث العلمية تعيّن الموضوع محلّ الدراسة بالنظر إلى السؤالات البحثية، وتحدّد نطاقه، وتستفيد كذلك بأكبر شكل ممكن من المصادر المعتبرة والمناسبة، ومن المناهج المختلفة التي أنتجها العلم، وبالنظر إلى هذه النقطة حدّدنا أنّ الهدف المباشر للجهود العلمية هو تبيين وكشف العلل، فهذا الأمر لا بدّ أن يتمّ بالنظر إلى الخصائص الوجودية للموضوع، مثل كونه مجرّدًا أو مادّيًّا، وأن يكون منسجمًا معها، على سبيل المثال إذا كان الموضوع محلّ الدراسة مجرّدًا محضًا، فإنّ دائرة تأثير العلل فيه ستكون أضيق، وسيطرح هنا منطق وسؤالات بحثية أخصّ، ويجب كذلك مراجعة مصادر معرفية خاصّة، أمّا إذا كان الموضوع هو الموجودات المجرّدة المتأثّرة بالمادّيّات أو الأمور المادّيّة التدريجية، فإنّه بالنظر إلى خصاصها الوجودية، يلزم أن نكون محيطين بمجموعة من العوامل وشبكة التأثيرات والتأثّرات؛ لكي يمكن تقديم تحليلٍ صحيحٍ عن سبب حدوث تلك الظاهرة؛ لهذا فإنّ النظر إلى العلل في هذا النوع من الموضوعات بشكل مجموعي هي نظرة منطقية أكثر، وهناك احتمال أكبر أن تتّضح لدينا الزوايا المخفيّة. إلى جانب النظرة المجموعية، لا بدّ كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار إمكان تغيّر وتحوّل واكتمال النتائج الحاصلة، ففي كثير من الأحيان، مع حصول تطوّرٍ أكثر تكتشف زوايا أخرى للعلاقات بين الظواهر، فيقدّم صورةً كاملةً حولها؛ لهذا فإنّ النظرة الدوغمائية للاكتشافات البحثية، التي تنفي أن يكون هناك أي مطلب يكمّل الآخر، هي مرفوضة كذلك.

وبالنظر إلى هذه النقاط، وأخذ الماهية الجسمانية ـ الروحانية للإنسان بعين الاعتبار، وملاحظة الأنواع المختلفة للعلاقات التي يقيمها الإنسان مع المكوّنات المختلفة للعالم أيضًا، نصل إلى نتيجة مفادها أنّه في مرحلة وصف الإنسان (الإنسان الموجود) سيوفّر الاهتمام بجميع هذه العناصر وشبكة ارتباطاتها حلولًا أكثر؛ لهذا يجب أن تكون نظرتنا للإنسان وسلوكاته كلّية ومجموعية بقدر الإمكان، ولا بدّ أن نأخذ في مقام التبيين والتوصيف العوامل المختلفة المحتملة بعين الاعتبار، ولا بدّ من جهة أخرى أن نستخدم المنهج الشهودي والمصادر المعرفية الوحيانية في هذا الصدد، وهذا نظرًا للأبعاد المخفيّة وغير المادّية للإنسان.

**غايات العلم وأغراضه**

ما دام العلم باعتباره جهازًا قياسيًّا ظاهرةً من إنشاء وصنع البشر، لا بدّ أن تتصوّر غايةً وغرضًا من وراء تحقّقه، والمقصود من العلّة الغائية في البحوث العلمية الجهة والغاية التي يصبو إليها الباحث العلمي من هذه البحوث، ويمكن تقسيم غايات وأغراض العلم إلى قسمين: مباشرة (دون واسطة) وغير مباشرة (بالواسطة): فالغايات المباشرة هي غايات من الدرجة الأولى، وهي من مختصّات مسائل

وموضوع العلم، وتترتّب عليه شئنا أم أبينا، أمّا الأغراض والغايات بالواسطة ومن الدرجة الثانية، فهي ليست من مختصات البنية الكلية للعلم، بل إنّ إرادة الإنسان هي التي يمكنها بتشخيصها لنوع من المناسبة أن تستخدم شيئًا لأجل غاياتها. [عابدى شاهرودى، سنجش و اكتشاف، ص 39]

### 7. الغايات المباشرة (دون واسطة) للعلم

المقصود الأساسي من النظريات العلمية هو التبيين، فالباحث يركّز على التبيين النظري؛ أي البرهان المنطقي الذي يوضّح لنا لماذا يحدث أمرٌ ما، هذا التبيين يشير إلى قانون أو مبدإ كلّي، وإلى الاستدلال النظري للباحث. أحد الأبحاث المطروحة حول الغايات المباشرة للعلم في العلوم الإنسانية الاجتماعية، هو التبيين المنتظر من البحوث العلمية والنظريات المقدّمة في العلوم، وهناك في المقاربات الموجودة في العلوم الإنسانية ثلاثة أنواع تبيين يمكن للباحث أن يستخدمها هي: التبيين العلّي والبنائي والتأويلي، هذه الأشكال من التبيين تشير إلى الأساليب التي عن طريقها يمكن للباحث أن يخبر الآخرين عن سبب وقوع الحوادث الاجتماعية، أو لماذا تتّبع العلاقات الاجتماعية نموذجًا خاصًّا [نيومن، شيوه هاى پژوهش اجتماعى: رويكردهاى كمى وكيفى، ص 137] ولا بدّ طبعًا من الانتباه إلى أنّ هذه الأساليب والأشكال المختلفة تبرز نفسها في شكل علم وقضايا علمية كذلك، وهو ما سنشير إليه في مبحث صورة العلم.

### 8. الغايات غير المباشرة (بالواسطة) للعلم (العلم والقيم)

البحث الآخر الذي يطرح في العلوم حول العلّة الغائية يمكن اعتباره مرتبطًا بالأغراض والغايات غير المباشرة للعلوم، هناك مبدأ وهو مبدأ انحياز البحوث العلمية وكونها ذات اتّجاه، أي هل أنّ العلم ظاهرة محايدة وتهتمّ فقط بتوضيح وتبيين العلاقات الموجودة بين الأمور، ولا تسعى إلى أيّ هدف آخر غير التبيين، أم أنّ الأمر خلافٌ لذلك، فالقيم تتدخّل في البحوث العلمية، وحيث يكون الهدف من البحوث العلمية بعد التبيين، تغيير موضوع الدراسة وسلوكاته، فإنّ هذه الأهداف تجعل البحوث العلمية تسير في اتّجاه معيّن. بعد إثبات مبدإ تدخّل القيم في العلم هناك أمر آخر يطرح في العلّة الغائية، وهو تعيين مصداق الوضع المطلوب في الموضوع محلّ الدراسة، وفي أيّ حالة يصل هذا الموضوع إلى وضعه المطلوب، أو بعبارة أخرى ما هو الوضع التي يجب إيجاده، بحيث يحلّ وضع حاجات الإنسان بأفضل شكل ممكن.

لهذا فلا بدّ أن تبحث علاقة العلم والقيم في مقامين: في مقام أوّل يكون المقصود من علاقة العلم والقيمة أن لا يقدم الباحث بحلّ المسألة والاكتشاف استنادًا إلى أحكام مسبقة، بل إنّ حلّ المسألة لا بدّ أن يتمّ في محيطٍ محايدٍ تمامًا وإطار علميٍّ خاصٍّ وطبقًا للموازين العلمية، أمّا المقام الثاني لعلاقة

العلم والقيم، فهو الناظر إلى الغايات غير المباشرة للعلوم، وهل تلعب القيم والعقائد الشخصية دورًا في الاستفادة من نتائج البحث والتبيينات العلمية في المقاربة التغييرية للوضع الموجود أم لا، بالنسبة للمقاربة الوضعية فإنّها تتّخذ موقفًا سلبيًا، وترفض هذا التدخّل، أمّا المقاربة التأويلية فإنّها ترى أنّ القيم والعقائد داخلة في تبيين الوضعية الاجتماعية؛ ولهذا فهي تولي أهمّيّةً لها، أمّا المقاربة النقدية فهي تعتمد على النسبية وتعتقد أنّ البحث الاجتماعي لا بدّ له بالضرورة أن ينطلق من رؤية قيمية أو أخلاقية. بالنسبة للسؤال الثاني فإنّ الموقف الوضعي فهو موقف حيادي، هذه الحيادية تعني أنّ ماهية العلم هي هوية تكنوقراطية وأنّه مجرّد أداة؛ لهذا بإمكان السياسيين والأقوياء أن يستخدموه في أغراض سيّئة، أمّا بالنسبة لغالب التأوليين فإنّهم يرون أنّ وظيفة العلم تنحصر في الدراسة والوصف، ونادرًا ما تقوم بالتصرّف في موضوع البحث وتغييره، وفي المقابل ترى الرؤية النقدية أنّ العلم قوّة يمكن عن طريقها تسيير الناس وتغييرهم.

بالنسبة للإجابة عن السؤال الأوّل، لا بدّ من القول إنّ القيم والعقائد الشخصية للباحث، لا يجب أن تتدخّل بما هي قيم وعقائد في نظام العلم؛ لأنّ النظرة المنظّمة والعضوية لمسائل العلم لا تترك مكانًا لتدخّلات كهذه، فنظام العلم وعملية تشكّل النظريات العلمية لا تسمح لتدخّل كهذا، أمّا القيم فإنّها من جهة أنّه عاكسة للواقع، يمكنها أن تتحوّل إلى قضايا علمية في حال ما إذا كانت مشيرةً إلى علاقات ضرورية خارجية، ويمكنها بذلك أن تستخدم كمصادر معرفية في نظام العلم، وهذا أحد وجود تأثير الدين في العلم، والذي يخصّ هذا القسم من القضايا التشريعية للدين، ويمكن اعتبارها داخلةً في تحقّق النظريات العلمية بناءً على العلاقة بين "ما هو موجود" و"ما ينبغي". أمّا في الإجابة عن السؤال الثاني الذي يرتبط بالغايات غير المباشرة للعلوم، فنقول إنّ إحدى خصائص العلم في الرؤية الإسلامية هو التركيب بين القيم والمثل الموجودة في الرؤية الكونية الإسلامية والأفعال الفردية للإنسان، وعلى أساسه تكون ماهية العلم الحقيقية هي القيمية؛ لأنّه يجهّز الإنسان بمعرفة قادرة على أن تمهّد له مسير هدايته. [ايمان، روش شناسى علوم انسانى نزد انديشمندان مسلمان (ارائه مدلى روش شناختى از علم اسلامى)، ص 515]

### الجانب الصوري للعلم

بعد أن يقدم الباحث على البحث حول موضوع ما للإجابة عن المسائل المرتبطة به، باستخدام مناهج بحثية ومصادر معتبرة، يقدّم نتائج بحثه في قالب نظريات وتوصيات، وبهذا يمكنه أن يميّز شكلًا من القوانين والنظريات التي تشير إلى العلاقة بين المفاهيم المختلفة المرتبطة بالموضوع محلّ الدراسة تحت عنوان صورة العلم عن سائر الجوانب الدخيلة في العلم، ويخصّها بالدراسة، ويجدر

بالذكر أنّ البحث في صورة العلم والقضايا العلمية له علاقة وثيقة بالبحث في أهداف وغايات العلم، وملاحظة المطالب السابقة فيما يخصّ أنواع التبيينات هو نفسه دليل على العلاقة بين الأجزاء المختلفة مع بعضها.

البحث في صورة وقالب النظريات العلمية والقضايا المشكّلة للعلم لديه أبعاد مختلفة لعلّ أهمّها انحصار العلم في القضايا الوصفية أو شمولية العلم للقضايا المعيارية المطروحة في علم ما، هل أنّ القضايا الوصفية والتبيينة التي تتمتّع بحيثية إخبارية هي فقط التي تعدّ جزءًا من العلم، أم أنّ القضايا الإرشادية والمعيارية المستنتجة منها هي كذلك جزء من العلم؟ من بين الأبعاد الأخرى المطروحة في هذا الصدد يمكن الإشارة كذلك إلى ضرورة كلّيّة القضايا، وكذلك العلاقة بين القضايا ونظمها.

**أ. القضايا الوصفية والمعيارية**

الحكم حول ما إذا كانت القضايا المعيارية والإرشادية داخلةً في العلم وجزء منه، أم أنّها قضايا خارجة عن العلم وتذكر كاستطراد في العلم، هو أمر مرتبط برؤيتنا لأهداف العلوم، على سبيل المثال في المقاربة النقدية التي تعتقد أنّ الباحث يشرع عمله بنظرة أخلاقيّة وقيميّة خاصّة، وأنّ الهدف من البحث هو كشف البنى والآليات التحتية لأجل إيجاد تغيير في الموضوع، يكون وجود التعليمات والإرشادات المرتبطة بهذه الأهداف ضروريًّا في العلم، ولا يمكن أن تتحقّق أغراض العلم وغاياته دون وجود الجانب المعياري، أمّا في المقابل فإنّ المقاربة الوضعية التي تهدف فقط إلى وصف وتبيين الروابط، وتدّعي أنّه لا علاقة لها بالقيمة والسياسة، فإنّه من المنطقي أنّ يتحقّق هذا الهدف من خلال قضايا وصفية وتبيينية، ولا يبقى مكان لقضايا التعليمات والإرشادات، وحيث إنّه في الرؤية الإسلامية تعتبر ماهية العلم وخاصّةً الإنساني منه ذات قيمة كبيرة، فإنّ القضايا الإرشادية والتعاليم لا بدّ أن تعدّ جزءًا من العلم ونظامه.

**ب. القضايا العلمية كلية**

فيما يخصّ كلّيّة القضايا العلمية وعموميتها، من الواضح أنّه عند ملاحظة الأهداف غير المباشرة للعلم التي تجعل إيجاد تغيير أو التنبّؤ بالوضع المستقبلي ضروريًّا، عندها تصبح القضايا العلمية متّصفةً بالكلّية، وإلّا فإنّه في غير هذه الحالة لن تكون قادرةً عن الإجابة على حاجات وأهداف الباحثين، ومن جهة أخرى فإنّ كون العلم منظّمًا والجهاز العلمي قياسيًّا يقتضي أن يكون بين القضايا والنظريات السابقة واللاحقة في علم ما ارتباط وانسجام؛ لهذا فإنّ العلم ليس علمًا بالقضايا الشخصية والخارجية، بل لا بدّ للعلوم أن تتعدّى نوعًا ما القضايا الشخصية والخارجية إلى القضايا والنظريات العلمية، القضايا الكلّية والتعميمية.

أمّا الدور الذي يمكن للدين والقضايا الدينية أن تلعبه في هذا الجانب من العلوم، فهو التأثير لا في مبدإ كلّيّة القضايا العلمية، بل التأثير في دائرة الموضوعات التي تشملها هذه الكلّيّة، توضيح ذلك: أنّ بعض الجوانب السلوكية للإنسان مثل الأبعاد الحضارية والتاريخية أحيانًا، إذا نظر إليها في ضوء المعارف الدينية تصبح نظريتنا للتاريخ ليست مجرّد مجموعة من القضايا الجزئية والشخصية، بل كمجموعة من السلوكات الجمعية ـ التاريخية التي تستتبع نتائج، ويمكن للباحثين بعد دراستها أن يصلوا إلى قضايا كلّيّة وتبيينات عامّة للسلوكات الجمعية ـ التاريخية، وربّما تمكّنّا بتتبّعٍ ودراسةٍ أكبر للمتون والمعارف الإسلامية أن نعتبر مجالاتٍ سلوكيةً أخرى كاللغة والأدب و... مشمولةً لهذه الكلّيّة، وأنّه يسعى لاستخراج قواعد وقوانين كلّيّة فيها.

**جـ نظم المسائل**

في تبيين كون العلم منظّمًا يمكن القول إنّه في كلّ فرعٍ علميٍّ، الإجابة على كلّ سؤال يقيّد الإجابة على الأسئلة اللاحقة ويجعلها معقّدةً، على سبيل المثال إذا طرح 100 سؤال في فرعٍ علميٍّ معيّنٍ، وكان من المفترض أن لا تكون هذه الأسئلة في مجالٍ واحدٍ، إذا أجيب على السؤال الأوّل في ذلك الفرع العلمي، فإنّ هذه الإجابة ستجعل الجواب على السؤال الثاني محدودًا؛ لأنّه لا بدّ أن تكون الإجابة على السؤال الثاني غير مناقضة للإجابة على السؤال الثاني، وكذا الأمر بالنسبة لجواب السؤال الثاني لا بدّ أن تتضمّن فرضيات ولوازم لا بدّ أن تؤخذ بعين الاعتبار في جواب السؤال الثالث والأجوبة التي تلي وهكذا، وبتعبير آخر لا بدّ أن تكون أجوبة الأسئلة البعدية منسجمةً مع أجوبة الأسئلة القبلية ولا تناقضها؛ لأنّ أجزاء كلّ نظامٍ ليست مستقلّةً، بل تشكّل مع بعضها نظامًا وشبكةً مترابطةً وعضويةً. [کافی، فلسفه علم و علم دینی با تاکید بر آیات مرتبط قرآن، ص 48]

تأثير الدين في هذا الجانب كذلك ليس في شكل تأثيرٍ في مبدإ النظم، فهذا المبدأ مقبولٌ ولا مناص منه، وهو ما تقتضيه الحكمة والنظم الإلهي في الخلق وانسجام الموجودات، بل إنّ تأثير الدين في هذا المجال يرجع إلى الأجوبة التي تقدّم من طرف المصادر المعرفية الدينية على المسائل المطروحة، هذه الأجوبة نفسها تستلزم نظامًا من الفرضيات المنسجمة معها، هذه الاستلزامات يؤدّي كشفها ـ سواءٌ من جانب المعارف الوصفية للدين أو المعارف الإرشادية ـ إلى نتائج مهمّة حول معقولية أو عدم معقولية الأسئلة والمسائل والنظريات الأخرى.

**نتيجة البحث**

نتيجة البحث الحالي هي التنبيه لنقطتين أساسيتين مرتبطتين بفلسفة العلوم الإنسانية وتبيينهما، النقطة الأولى التأكيد على نظم العلم وكونه شبيهًا بالآلة، وهذا يعني أنّه بعد استقصاء الأركان والعناصر الأساسية التي تدخل ضمن العلم، نصل إلى نتيجة فيما يخصّ موضوع العلم مفادها أنّه: أوّلًا يمكن أن نقدّم تفاسير متعدّدةً، وثانيًا: أنّ هذه التفاسير تبرز نفسها في المسائل، وأنّ طبيعة الموضوع والمسألة تؤثّر في منهجية ذلك العلم ونظرية المعرفة الخاصّة به، فيما يخصّ المصادر التي يجب مراجعتها بالنظر إلى نحو وجود الموضوع، وما هي المناهج التي لا طائل منها. أهداف العلم وغاياته هي كذلك تؤثّر في نوع إجابتنا على المسائل وشكل القضايا العلمية وكلّيّتها؛ لهذا فإنّ الانتباه لهذه العناصر وارتباطها ببعضها هو أمرٌ لازمٌ وضروريٌّ لكلّ باحثٍ في مجال العلوم الإنسانية.

النقطة الثانية التي تستنتج من القسم الأوّل هو أنّه بأخذ هذا المعنى من العلم بعين الاعتبار، يمكن تبيين دور المعارف الإسلامية في العلوم الإنسانية بشكل أفضل، وتأثير الدين في موضوع وغايات العلم غير المباشرة يستتبع تأثيرًا في المسائل والمصادر المعرفية، وبملاحظة هذا التأثّر ستصبح العلوم الإنسانية متّصفةً حقًا بكونها إسلاميةً.

## قائمة المصادر

الآخوند الخراساني، محمدكاظم بن حسين، كفاية الأصول، مجمع الفكر الإسلامي، قم، 1431 هـ.

ایمان، محمدتقی، روش‌شناسی علوم انسانی نزد اندیشمندان مسلمان (ارائه مدلی روش شناختی از علم اسلامی)، پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، قم، 1392 ش.

بلیکی، نورمن دبلیو اچ؛ حسنی، سیدحمیدرضا؛ ایمان، محمدتقی؛ و ماجدی، سیدمسعود، پارادایم های تحقیق در علوم انسانی، پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، قم.

جوادی آملی، عبدالله، اسلام و محیط زیست، قم، اسراء، 1386 ش.

حسین زاده، محمد، منابع معرفت، موسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی ﷺ، قم، 1394 ش.

شریفی، احمدحسین، مبانی علوم انسانی اسلامی، آفتاب توسعه، تهران، 1394 ش.

الصدر، محمدباقر، المعالم الجديدة للأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم.

عابدی شاهرودی، علی، سنجش و اکتشاف، موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، تهران، 1394 ش.

کافی، مجید، فلسفه علم و علم دینی با تاکید بر آیات مرتبط قرآن، پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، قم، 1395 ش.

محمدپور، احمد، روش در روش درباره ساخت معرفت در علوم انسانی، جامعه‌شناسان، تهران، 1388 ش.

مصباح، محمد تقی؛ و مصباح، علی، رابطه علم و دین، موسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی ﷺ، قم، 1392 ش.

نیومن، ویلیام لارنس، ترجمه حسن دانائی فرد و حسین کاظمی، شیوه های پژوهش اجتماعی: رویکردهای کیفی و کمی، موسسه کتاب مهربان نشر، تهران، 1389 ش.